

تقرير

العمال المياومون

قضية عالقة في انتظار قرار
غياب العدالة لعاملين يعملون في القطاع العام

سلسلة تقارير المرصد العمالي الأردني

إعداد:

المرصد العمالي الأردني
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ايبرت

آذار، 2010

عمان - الأردن

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وابحث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يسعى المركز للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في الأردن من خلال تطوير وتحديث المجتمع الأردني إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتشريعياً، والعمل على بناء الأردن الديمقراطي القائم على أسس الحرية والعدل والمساواة، وضمان الحقوق الانسانية الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمدنية لجميع الأردنيين، وذلك من خلال إعداد الدراسات والتقارير واستطلاعات الرأي، وبناء قواعد بيانات تغطي مختلف مجالات التنمية التي تسهم في تحقيق رسالة المركز.

مؤسسة ألمانية غير ربحية، تقوم على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، تأسست في عام 1925 وافتتحت مكتبها في عمان سنة 1986، وتهدف لدعم الفعاليات السياسية والمنظمات غير الحكومية في مساعيها للإصلاح وللمشاركة الفعالة في الحياة السياسية على جميع مستوياتها ومساعدة صانعي القرار الاقتصادي والاجتماعي للتغلب على تحديات العولمة وإيجاد الحلول المؤدية إلى العدالة الاجتماعية والاستقرار. كما تهدف الى مساعدة المؤسسات النسائية في جهودها من أجل تحسين مستوى مشاركة المرأة ومساواة النوع الإجتماعي في الحياة السياسية والاجتماعية والإقتصادية.

برنامج مشترك بين مركز الفينيق ومؤسسة فريدريش إيبيرت - الاردن ، يعمل المرصد على رصد واقع وآفاق تطور الحركة العمالية والنقابية الأردنية والدفع باتجاه تطوير التشريعات العمالية بالمشاركة مع الاطراف ذات العلاقة ووفق معايير العمل الدولية بما يسهم في تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الأردن. ويقوم المرصد بإعداد التقارير ونشرها حول واقع العاملين في الأردن ويتابع الأنشطة النقابية المختلفة ساعياً لتسهيل تبادل الخبرات العمالية والنقابية بين الأردن والدول العربية والعالمية بهدف الاستفادة من تنوع تجاربها.

تنويه:

إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدريك إيبيرت غير مسؤولين عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير

تقرير

العمال المياومون

قضية عالقة في انتظار قرار
غياب العدالة لعاملين يعملون في القطاع العام

سلسلة تقارير المرصد العمالي الأردني

إعداد:

المرصد العمالي الأردني
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت

آذار، ٢٠١٠

عمان - الأردن

المحتويات

٧	المقدمة
٩	إطار رقمي وإحصائي
٩	مجالات عملهم
٩	ظروف عمل صعبة
١٠	الأجور والعلاوات
١١	حلول مجتزة للمشكلة
١٣	التوصيات

مقدمة

لا يكاد يمضي يوم الا ونقرأ ونسمع عن حراك أو خبر يخص عمال المياومة في الصحافة المحلية، وتتنوع قضيتهم على عدة مسارب منها وعود حكومية بالحل أو تشكيل لجان لدراسة أوضاعهم أو حراك مطلبي للعمال أنفسهم بحثاً عن حل لمشكلة ما تواجههم، وذلك ما يتطلب رؤية أكثر وضوحاً لقضية عالقة تبحث عن حل.

فالعمال المياومون لا يتمتعون بكافة الحقوق التي يتمتع بها زملائهم العاملين في المؤسسات الحكومية والمستقلة بالفتات المصنفة، إذ لا يطبق عليهم نظام الخدمة المدنية، بل نصوص قانون العمل. وبالتالي من الطبيعي أن نجد فروقاً في الحقوق والمكتسبات يتمتع بها عاملين مصنفيين في الحكومة ولا يتمتع بها زملائهم ممن يقومون بنفس المهام ولكنهم يعملون بالمياومة، هذا ناهيك عن غياب الاستقرار والأمن الوظيفي الذي يتمتع به العاملين المصنفيين، بما يعنيه ذلك من غياب لأسس العدالة.

ونتيجة لغياب العدالة في الحقوق التي بين هذه الفئة من العاملين ونظرائهم العاملين المصنفيين، ونتيجة لغياب الاستقرار والأمن الوظيفي لهم، تم رصد ما يقارب ٣٠ اعتصام منذ بداية تحركاتهم للدفاع عن حقوقهم في الأول من أيار عام ٢٠٠٦ وحتى نهاية شهر أذار من العام الجاري ٢٠١٠. وقد أخذت قضية هؤلاء العاملين بالتفاعل مجدداً مع قيام وزارة الزراعة في نهاية العام الماضي بفصل ٢٥٦ عاملاً منهم تحت مبررات عدم وجود مخصصات مالية لدى الوزارة، دون إيجاد أية فرص مناسبة لهم، أو إعادة دمجهم لتتركهم غير قادرين على توفير مستلزمات العيش لعائلاتهم وأسرتهم.

وتعتبر قضية عمال المياومة (وهم العمال الذين يعملون لدى المؤسسات الحكومية والمستقلة وتحسب أجورهم حسب أيام العمل التي يعملونها)، مشكلة عالقة وكبيرة في سوق العمل الأردني، وتحتاج إلى حل جريء، وهؤلاء العاملين يدفعون يومياً ثمن عمليات تعيينهم السريعة، فهم يعينون بقرار من وزير أو مدير عام أو رئيس بلدية، ولا تمر عمليات تعيينهم بقنوات ديوان الخدمة المدنية الطويلة.

ويعمل أيضا ما يقارب ١٥٠ عامل مياومة في مركز جمرك عمان وحوالي ٥٠٠ آخرين موزعين على المراكز الجمركية الباقية، كما يعمل ٥٠٠ عامل في قسم مكافحة الأمراض السارية التابع لوزارة الصحة، وتشير التقديرات أن عدد عمال المياومة العاملين في الجامعات الرسمية ما يقارب ٢٠٠٠ عامل.

إلا أن بعض المصادر الرسمية تشير إلى أن أعداد عمال المياومة في المؤسسات والدوائر الحكومية والمستقلة يقارب ٣٠ ألفا.

مجالات عملهم

يتوزع عمال المياومة على مختلف مجالات العمل، وهم يعملون في عشرات الأنواع من الوظائف، منها المهن الهندسية إذ يعمل فيها مهندسين، وفنيين، وسكرتيرات، وطابعات وكتابة وأعمال البستنة والبيطرة وتربية المواشي وترقيمتها والتنظيف (عمال وطن) والحراسة والأمن وطوافين للحراجات وعمال أشغال فنيي صيانة وميكانيك وسواقين ومراسلون وعمال خلطات (زفتة) ومراقبي حمولات محورية وعاملو مقاسم وعمال لاسلكي وغيرها العديد من الوظائف.

ظروف عمل صعبة

يواجه العاملون على نظام المياومة الكثير من الصعوبات والتي تتراوح في شدتها تبعاً لطبيعة العمل الذي يقومون به. ولا يتم في الكثير من الأحيان الالتزام بشروط

إطار رقمي وإحصائي؛

لا توجد أرقام دقيقة حول أعداد عمال المياومة في الدوائر والمؤسسات الحكومية والمستقلة، وفي سياق إعداد هذا التقرير تبين أن عدد عمال المياومة في الأردن يفوق الأرقام التي يتم تداولها سواء من قبل بعض الرسميين أو الناشطين في مجال الدفاع عن حقوق هذه الفئة من العاملين. فالأرقام التي تم حصرها بشكل مباشر من العديد من المؤسسات الحكومية والمستقلة تشير إلى إن أعدادهم تقارب ٢٣ ألفا في كافة المؤسسات والدوائر الحكومية والمستقلة في المملكة منهم ما يقارب ٢٠٪ من النساء، موزعين كالتالي: ٣٢٠٠ عامل مياومة في وزارة الأشغال العامة، و ١٧٠٠ عامل مياومة يعملون في مشاريع إنتاجية تابعة لوزارة الأشغال و ٧٨٧٣ عامل مياومة في أمانة عمان الكبرى منهم ٩٨٢ مساهم الوظيفي فنيين وموظفين، و ١٤٥٤ عامل حدائق، و ٤٤٣٧ عامل وطن (عمال نظافة).

كذلك يعمل في البلديات المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة حوالي ٣٤٠٠ عامل منهم ٢٤٤٠ عامل وطن (عمال نظافة) والباقي موزعين على ورش الصيانة. هذا في الوقت الذي تم فيه قبل سنوات تحويل ٤٥٠٠ عامل مياومة دفعة واحدة إلى نظام المقطوع.

كما يتواجد في وزارة الزراعة ما يقارب ٢٢٠٠ عامل مياومة، وفي وزارة المياه يعمل بضع مئات من عمال المياومة لم تحدها الوزارة، و ١٦٠٠ عامل مياومة في مؤسسة الموانئ في العقبة.

نظرائهم المصنفين، فبإمكان أي مسؤول مباشر لأي من عمال المياومة أن يقوم بمعاينة العامل أو نقله وحتى فصله من العمل دون المرور بالاجراءات الإدارية المتبعة في حالة العاملين المصنفين. وشكى العديد من عمال المياومة من تعرضهم لعقوبات بطريقة مزاجية لم تتبع فيها الأصول القانونية والإدارية.

فهنالك غياب كامل لمفهوم الاستقرار والأمن الوظيفي لدى عمال المياومة؛ فمصير العامل بيد مديره المباشر الذي يملك حق نقل العامل من مكان لآخر وحق تحديد موقع عمله بالإضافة إلى الحق في إنهاء خدماته.

ويقول العمال إن استقرارهم في الوظيفة يعتمد على مزاجية المدير كما يتم تهديدهم من وقت لآخر بفصلهم من العمل أو نقل أماكن عملهم، وفي بعض الأحيان يتم نقل العامل خلال العام الواحد أكثر من ثلاث مرات.

كما تعرض العديد من عمال المياومة للتهديد المستمر بإيقاع العقوبات بهم وتنفيذها في بعض الأحيان عند مشاركتهم بالاعتصامات الاحتجاجية، وتتراوح الإجراءات التي اتخذت بحق بعضهم ما بين الخصم من الراتب أو الإنذارات أو النقل إلى أماكن عمل بعيدة عن مكان سكنهم.

الأجور والعلوات

هناك تمييز واضح يمارس ضد عمال المياومة في

السلامة والصحة المهنية المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الأردنية بالإضافة إلى المعايير الدولية ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال تم رصد العديد من الحالات التي يتم فيها تحميل ونقل العمال من مكان عمل إلى آخر بوسائل نقل غير ملائمة وغير سليمة مثل القلابات المخصصة لنقل الأنقاض، وبعضها مخصص لنقل مادة الإسفلت (الزفتة)، الأمر الذي يشكل خطورة على حياتهم، وهذا يحدث في مشاريع وزارة الأشغال العامة والإسكان. وقد سبق أن سجلت حالة وفاة لأحد العمال جراء استخدام هذه الطريقة في النقل.

كما أن بعض أماكن العمل لا تحتوي على أدوات الإسعافات الأولية اللازمة لتقديم الإسعافات الأولية حال حدوثها خاصة في أماكن العمل التي يمكن أن تكثر فيها الإصابات مثل المشاتل وأماكن عمل الأشغال العامة. وأشار العديد من عمال المياومة أن بعض أماكن العمل البعيدة عن الوزارات والمديريات لا يتوفر فيها حمامات، وأن توفر في بعض الأماكن فهو مخصص للمدراء والمسؤولين فقط.

كما أن العديد من عمال المياومة الذين يضطرون للمبيت في مواقع عملهم، لا يتم صرف بدل "طعام وشراب" لهم بل يقومون بشراء طعامهم وشرابهم من حسابهم الخاص.

ولعل من أبرز الصعوبات التي يعاني منها عمال المياومة غياب الاستقرار والأمن الوظيفي الذي يتمتع به

ويعاني العمال من طريقة استلام الراتب خصوصا من يعملون في الميدان منهم، حيث يأتي المحاسب لتسليمهم الراتب دون أن يحدد الوقت والمكان.

أما بالنسبة للتأمين الصحي فهناك تفاوت ما بين عمال المياومة فمنهم من يحصل على التأمين بمجرد استلامه العمل، ومنهم من يحصل عليه بعد مرور سنة كاملة على عمله، أما الضمان الاجتماعي فهو مضمون لكافة عمال المياومة حال استلامهم عملهم.

حلول مجتزة للمشكلة :

نتيجة للتحركات الاحتجاجية والاعتصامات التي نفذها عمال المياومون وتشكيلهم للجنة خاصة من بينهم لمتابعة قضاياهم، كان للحكومات المتعاقبة العديد من التحركات تجاه مشكلة عمال المياومة، وتلقى عمال المياومة العديد من الوعود من رؤساء وزارات ووزراء تقضي بتحويلهم جميعا إلى عاملين مصنفيين، كان أولها تعهد رئيس الوزراء الأسبق معروف البخيت بتحويلهم مع نهاية عام ٢٠٠٦.

وكذلك قامت بعض الحكومات اللاحقة بتحويل العديد منهم إلى عاملين مصنفيين في بعض الوزارات والمؤسسات، وامتنعت حكومات أخرى.

وفي عام ٢٠٠٧ قامت الحكومة آنذاك بتشكيل لجنة

حصولهم على المكتسبات التي يحصل عليها زملائهم العاملين المصنفيين وخاصة تلك المتعلقة بالأجور التي يتقاضونها، فغالبيتهم يحصلون على رواتب تتراوح ما بين الحد الأدنى للأجور البالغ ١٥٠ دينار شهريا و ١٧٠ دينارا شهريا، وهذا المستوى من الأجور لا يوفر مستوى معيشي لائق للعامل وأسرته.

وهذا لا ينفي وجود عدد محدود من العاملين على نظام المياومة يحصلون على رواتب جيدة نسبياً بالقياس مع العاملين بالمياومة الآخرين، وتتراوح ما بين ٤٠٠ و ٨٠٠ دينار شهريا.

كذلك فهم محرومون من العديد من العلاوات التي يحصل عليها نظرائهم العاملين المصنفيين، وبقي هؤلاء حتى وقت قريب جداً لا يحصلون على زيادة سنوية اعتيادية، إذ تم صرف هذه الزيادة مع بداية عام ٢٠١٠ فقط، ولا يحصل عليها جميع العاملين، إذ أن هنالك قطاعات لم تحصل عليها حتى الآن.

كذلك تعاني قطاعات واسعة من عمال المياومة من التأخير في صرف الرواتب، فالعديد منهم يستلمون رواتبهم بعد انقضاء الشهر بمدة يمكن أن تصل إلى ١٠ أيام. وبعض عمال المياومة أفادوا أن تأخير استلام الرواتب يمكن أن يتجاوز الشهر خصوصا مع نهاية عام وبداية عام جديد بحجة القيام بعمليات الجرد في المؤسسات التي يعملون فيها.

٢٠٠٧ خارج جدول التـشكـيـلات وانـهـيـت خـدـمـاتـهـم بـنـهـايـة العـام ٢٠٠٩ لـعـدم تـوفـر المـخـصـصـات المـالـيـة. وتـشـير بـعـض المـؤشـرات أن بـعـض عـمـلـيـات التـثـبـيـت والتـحـويـل أفسـدهـا غـيـاب المـعـايـير المـسـتـخـدـمـة، وغـيـاب العـدـالـة، إذ أن العـامـلـيـن الـذـيـن تـمـكـنـوا مـن تـوسـيـط بـعـض المـسـؤـولـيـن تـمـكـنـوا مـن تـحـويـل انـفـسـهـم الـى عـمـال مـصـنـفـيـن، هـذا حـسـب العـديـد مـن العـامـلـيـن،

لمعالجة أوضاع العاملين خارج جدول التـشكـيـلات (العـامـلـيـن بـعـقـود المـشـارـيـع وعـمـال المـيـاومـة) ، حـيـث أقرت اللـجـنة تـحـويـل جـمـيـع عـمـال المـيـاومـة مـع نـهـايـة عـام ٢٠٠٩ إلـى نـظـام الخـدـمـة المـدـنـيـة.

وبالرغم من قيام رئيس الوزراء الحالي بتشكيل لجنة لدراسة موضوع عمال المياومة الذين تم تعيينهم في وزارة الزراعة خلال سنوات سابقة اعتبارا من العام

التوصيات :

ويستلمون أجور ورواتب توفر الحد الأدنى من العمل اللائق لهم ولأسرهم، سيجدون أنفسهم يقفون أمام صندوق المعونة الوطنية للحصول على معونات هي أيضا تأتي من خزينة الدولة، لذلك فإن تحويلهم إلى عاملين مصنفين يعد المدخل لحل العديد من مشكلاتهم والتي أهمها غياب الاستقرار والأمن الوظيفي، ومن ثم بات مطلوباً إعادة النظر في ظروف عمل غالبيتهم الصعبة، سواء فيما يتعلق بتوفير شروط الصحة والسلامة المهنية في أماكن عملهم، أو بتسليمهم أجورهم في الأوقات التي يستلم فيها نظرائهم المصنفون.

في موضوع العاملين بالمياومة، فإنه ليس من الحكمة ترك هذه القضية معلقة ، وترحيلها من حكومة إلى أخرى ، تارة تحت مسمى عدم وجود مخصصات او موازنات، وتارة بحجة أن القطاع العام متضخم وبحاجة إلى "ترشيق" ، فليست هذه الفئة الضعيفة من المجتمع هي من عليها دفع ثمن تفاقم عجز الموازنة، وتحسين الأداء الحكومي، فغالبيتهم أن لم يستمروا في أعمالهم